



مكافحة الفساد في الجزائر ودور الأجهزة الرقابية

Combating corruption in Algeria and the role of regulatory bodies

نجاوي عبد الحفيظ²

Hafid.titri@gmail.com

جامعة يحيى فارس المدية

نبيل بودراجي^{1*}

nabilbouderradji04@gmail.com

جامعة يحيى فارس المدية

تاريخ القبول: 2026/04/30

تاريخ الاستلام: 2026/04/19 ؛

Abstract :

This study aims to analyze the phenomenon of corruption in Algeria, with a focus on the role of oversight institutions in combating it. The importance of the topic lies in the negative impact of corruption on economic development and the efficiency of state institutions. The study adopts a descriptive-analytical approach to understand the conceptual and legal framework of corruption and oversight. It finds that Algeria has a legal and institutional system that includes several oversight bodies to fight corruption. However, the effectiveness of these bodies remains limited due to weak independence, lack of coordination, and bureaucracy. The results also show that combating corruption requires strengthening governance, transparency, and accountability. The study concludes that fighting corruption in Algeria needs a comprehensive approach and effective institutional integration.

Keywords : Corruption – Oversight institutions – Governance – Transparency – Accountability – Algeria.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الفساد في الجزائر مع التركيز على دور الأجهزة الرقابية في مكافحته. وتبرز أهمية الموضوع في تأثير الفساد السلبي على التنمية الاقتصادية وفعالية مؤسسات الدولة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم الإطار المفاهيمي والقانوني للفساد والرقابة. وتوصلت إلى أن الجزائر تمتلك منظومة قانونية ومؤسسية تشمل عدة أجهزة رقابية لمكافحة الفساد. إلا أن فعالية هذه الأجهزة تبقى محدودة بسبب ضعف الاستقلالية ونقص التنسيق والبيروقراطية. كما بينت النتائج أن مكافحة الفساد تتطلب تعزيز الحوكمة والشفافية وترسيخ مبدأ المساءلة. وتخلص الدراسة إلى أن مكافحة الفساد في الجزائر تحتاج إلى مقاربة شاملة وتكامل مؤسسي فعال.

الكلمات المفتاحية: الفساد – الأجهزة الرقابية – الحوكمة – الشفافية – المساءلة – الجزائر

* المؤلف المرسل:

مقدمة :

تُعدّ ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي تواجه الدول في العصر الحديث، لما لها من آثار عميقة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالفساد لا يقتصر فقط على كونه سلوكًا منحرفًا فرديًا، بل أصبح ظاهرة بنيوية تمسّ كفاءة المؤسسات وتُضعف شرعية الدولة وتعرقل جهود التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تؤكد العديد من الدراسات أن انتشار الفساد يرتبط ارتباطًا وثيقًا بضعف مؤسسات الدولة وغياب آليات الرقابة الفعالة (بن حاح وبلعاطل، 2023).

وقد حظيت مسألة مكافحة الفساد باهتمام دولي واسع، خاصة بعد اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، والتي دعت الدول إلى تبني سياسات شاملة تقوم على الوقاية، والتجريم، وتعزيز التعاون الدولي. وفي إطار التزاماتها الدولية، صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية، وسعت إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية معها، من خلال إصدار القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي يُعدّ حجر الزاوية في المنظومة القانونية الجزائرية في هذا المجال (شريط ومختاري، 2020).

لقد أدركت الجزائر أن مكافحة الفساد لا يمكن أن تتحقق فقط من خلال النصوص القانونية، بل تتطلب كذلك وجود أجهزة رقابية فعالة ومستقلة، قادرة على الكشف عن المخالفات ومتابعة مرتكبيها. ومن هذا المنطلق، تم إنشاء عدة هيئات رقابية، من بينها مجلس المحاسبة، والمفتشية العامة للمالية، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، إضافة إلى الديوان المركزي لقمع الفساد. وتضطلع هذه الهيئات بمهام متعددة تشمل الرقابة المالية، والتدقيق، والتحقيق في جرائم الفساد، فضلاً عن تقديم التوصيات لتعزيز الشفافية (صبرينة، 2021).

ورغم هذا التنوع في الأجهزة الرقابية، إلا أن ظاهرة الفساد لا تزال تشكل تحديًا حقيقيًا في الجزائر، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن فعالية هذه الأجهزة تبقى محدودة نتيجة مجموعة من العوامل، من بينها ضعف التنسيق بين الهيئات، ونقص الاستقلالية، إضافة إلى التعقيدات البيروقراطية التي تعيق عملها (أيت أحمد، 2019). كما أن الثقافة المجتمعية السائدة، التي قد تتسامح أحيانًا مع بعض مظاهر الفساد، تمثل عائقًا إضافيًا أمام جهود المكافحة.

ومن جهة أخرى، يرتبط الفساد في الجزائر بعدة عوامل هيكلية، من أبرزها طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات، مما يخلق بيئة ملائمة لانتشار الفساد بسبب

ضعف الرقابة على توزيع الموارد. كما أن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة، ساهمت في بروز أنماط جديدة من الفساد تتطلب آليات حديثة للتصدي لها (دراجي وزغدي، 2020).

وفي هذا الإطار، يبرز دور الأجهزة الرقابية كعنصر أساسي في منظومة مكافحة الفساد، حيث تُعدّ خط الدفاع الأول عن المال العام، وأداة لضمان حسن تسيير الموارد العمومية. غير أن نجاح هذه الأجهزة في أداء مهامها يظل رهيناً بمدى توفر مجموعة من الشروط، من بينها الاستقلالية، والكفاءة، والتنسيق الفعال، فضلاً عن الدعم السياسي والمؤسساتي (بن الدين، 2017).

كما أن التطورات الحديثة في مجال الحوكمة، خاصة ما يتعلق بمبادئ الشفافية والمساءلة، تفرض على الدول، بما فيها الجزائر، إعادة النظر في آليات عمل أجهزتها الرقابية، وتبني مقاربات جديدة تعتمد على الرقمنة، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، وتفعيل دور الإعلام في كشف الفساد. فمكافحة الفساد لم تعد مسؤولية الدولة فقط، بل أصبحت مسؤولية مشتركة بين مختلف الفاعلين (زغدي وآخرون، 2022).

وعليه، تكتسي دراسة موضوع مكافحة الفساد في الجزائر أهمية بالغة، خاصة في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها الدولة في سعيها لبناء مؤسسات قوية وفعالة. كما أن التركيز على دور الأجهزة الرقابية يتيح فهمًا أعمق لمدى قدرة هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها، والكشف عن النقائص التي تعيق عملها، مما يساهم في تقديم توصيات عملية لتعزيز فعاليتها.

وبناءً على ما سبق، يسعى هذا البحث إلى تحليل دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في الجزائر، من خلال دراسة الإطار القانوني والمؤسساتي، وتقييم مدى فعالية هذه الأجهزة، وتبسيط الضوء على أهم التحديات التي تواجهها، وذلك في محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة وتقديم تصور علمي للإصلاح.

الإشكالية

تُعدّ ظاهرة الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة وبناء مؤسسات فعالة قائمة على مبادئ الشفافية والمساءلة. فرغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر، سواء على المستوى التشريعي من خلال إصدار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، أو على المستوى المؤسساتي عبر إنشاء أجهزة رقابية متعددة، إلا أن هذه الظاهرة لا تزال قائمة وتشهد أشكالاً متجددة ومعقدة.

ويثير هذا الواقع تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية المنظومة الرقابية في الجزائر، خاصة في ظل تعدد الأجهزة الرقابية وتداخل صلاحياتها، مثل مجلس المحاسبة، والمفتشية العامة للمالية، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. إذ يُفترض أن يساهم هذا التنوع في تعزيز الرقابة وتحقيق التكامل، غير أن بعض الدراسات تشير إلى وجود نقائص تتعلق بضعف التنسيق، ومحدودية الاستقلالية، ونقص الموارد، مما قد يحدّ من فعالية هذه الأجهزة في أداء مهامها (أيت أحمد، 2019).

كما أن طبيعة النظام الإداري والاقتصادي في الجزائر، الذي يتسم بقدر من البيروقراطية والاعتماد على الريع، قد توفر بيئة مواتية لانتشار الفساد، الأمر الذي يزيد من تعقيد مهمة الأجهزة الرقابية. إضافة إلى ذلك، فإن ضعف ثقافة التبليغ عن الفساد وغياب الحماية الكافية للمبلغين يشكلان عائقًا أمام الكشف المبكر عن هذه الجرائم.

وعليه، فإن الإشكالية الرئيسية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها تتمثل في: إلى أي مدى تمكنت الأجهزة الرقابية في الجزائر من مكافحة الفساد والحدّ من انتشاره، وما هي أهم التحديات التي تعيق تحقيق فعالية أكبر لهذه الأجهزة؟

التساؤلات الفرعية

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الجزئية:

ما المقصود بالفساد وما هي أنواعه في السياق الجزائري؟

ما هي أهم الأجهزة الرقابية في الجزائر وما طبيعة اختصاصاتها؟

كيف تمارس هذه الأجهزة دورها في مكافحة الفساد؟

ما مدى فعالية هذه الأجهزة في الواقع العملي؟

ما هي أبرز التحديات القانونية والمؤسسية التي تواجهها؟

ما السبل الكفيلة بتعزيز دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد؟

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية التي تتمحور حول تحليل ظاهرة الفساد في الجزائر ودراسة دور الأجهزة الرقابية في مكافحته، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً، تأصيل المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، من خلال توضيح مفهوم الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه، وكذا تحديد مفهوم الأجهزة الرقابية وطبيعة وظائفها، بما يسمح ببناء إطار مفاهيمي دقيق يساعد على فهم الظاهرة في السياق الجزائري.

ثانياً، تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائر، وذلك عبر دراسة القوانين والتشريعات التي تنظم مكافحة الفساد، وعلى رأسها قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى استعراض مختلف الأجهزة الرقابية المنشأة لهذا الغرض، مع بيان اختصاصاتها وصلاحياتها.

ثالثاً، إبراز الدور الذي تلعبه الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد، من خلال تحليل مهامها في مجالات الرقابة المالية والإدارية، والكشف عن المخالفات، ومتابعة قضايا الفساد، وتقييم مدى مساهمتها في حماية المال العام وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات.

رابعاً، تقييم مدى فعالية الأجهزة الرقابية في الواقع العملي، من خلال الوقوف على النتائج التي حققتها هذه الأجهزة في مجال مكافحة الفساد، وتحليل مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة، مع الاستناد إلى الدراسات السابقة والمعطيات المتاحة.

خامساً، تشخيص أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه الأجهزة الرقابية في الجزائر، سواء كانت تحديات قانونية، مثل محدودية النصوص أو تداخل الاختصاصات، أو مؤسسية، مثل ضعف الاستقلالية ونقص الموارد، أو اجتماعية، مثل ضعف ثقافة التبليغ عن الفساد.

سادساً، تقديم مقترحات وتوصيات عملية لتعزيز فعالية الأجهزة الرقابية، وذلك من خلال اقتراح آليات لتحسين أدائها، مثل تعزيز استقلاليتها، وتطوير وسائل عملها، وتحسين التنسيق بينها، بما يساهم في الحد من ظاهرة الفساد.

سابعاً، الإسهام في إثراء البحث الأكاديمي في مجال مكافحة الفساد في الجزائر، من خلال تقديم دراسة تحليلية يمكن أن تشكل مرجعاً للباحثين والطلبة، وتفتح آفاقاً لدراسات مستقبلية في هذا المجال.

الدراسات السابقة

1. دراسة زغدي وآخرون (2022)

تناولت هذه الدراسة موضوع دور مجلس المحاسبة في الوقاية من الفساد في الجزائر، وهدفت إلى إبراز مكانة هذا الجهاز كأحد أهم الآليات الرقابية المعتمدة في مكافحة الفساد الإداري والمالي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ركزت على تحليل الصلاحيات القانونية لمجلس المحاسبة، خاصة في مجال الرقابة على تسيير الميزانية والمال العام.

وتوصلت الدراسة إلى أن مجلس المحاسبة يلعب دورًا مهمًا في كشف المخالفات المالية وضبطها، من خلال الرقابة الإدارية والقضائية، غير أن فعاليته تبقى محدودة بسبب بعض العراقيل، مثل ضعف الاستقلالية ونقص الإمكانيات (زغدي وآخرون، 2022)

علاقة الدراسة بموضوع البحث:

تتفق هذه الدراسة مع موضوع البحث الحالي في التركيز على الأجهزة الرقابية، خاصة مجلس المحاسبة، مع إبراز التحديات التي تحدّ من فعاليته.

2. دراسة دراجي وزغدي (2020)

تناولت هذه الدراسة دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد بالجزائر، حيث سعت إلى تحليل الوظيفة الرقابية لهذا الجهاز ومدى مساهمته في الحد من الفساد داخل المؤسسات العمومية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مجلس المحاسبة يُعدّ أهم هيئة رقابية على المال العام، ويمارس دورًا فعالًا من الناحية الإجرائية في مكافحة الفساد، إلا أن هذا الدور لا يرقى إلى المستوى المطلوب في الواقع العملي، وذلك بسبب تبعيته النسبية للسلطة التنفيذية وعدم استمرارية نشاطه الرقابي (دراجي وزغدي، 2020)

علاقة الدراسة بموضوع البحث:

تدعم هذه الدراسة الإشكالية المطروحة، حيث تؤكد وجود فجوة بين الإطار القانوني والفعالية التطبيقية للأجهزة الرقابية في الجزائر.

3. دراسة بن سويلاح (2021)

تناولت هذه الدراسة آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر، مع التركيز على الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي اعتمدته الدولة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر قامت بوضع منظومة قانونية متكاملة لمكافحة الفساد، تشمل قوانين وهيئات متعددة، إلا أن هذه الآليات لم تحقق النتائج المرجوة بسبب عدة عوامل، من بينها ضعف التنسيق بين الأجهزة الرقابية، واستمرار بعض الممارسات البيروقراطية (بن سويلاح، 2021)

علاقة الدراسة بموضوع البحث:

تبرز هذه الدراسة أهمية الجمع بين الجانب القانوني والمؤسساتي، وهو ما يتقاطع مع هدف البحث في تقييم فعالية الأجهزة الرقابية.

خلاصة الدراسات السابقة

من خلال استعراض هذه الدراسات، يمكن تسجيل ما يلي:

وجود اهتمام أكاديمي كبير بموضوع مكافحة الفساد في الجزائر

تركيز معظم الدراسات على مجلس المحاسبة كأهم جهاز رقابي

إجماع الباحثين على أن الإطار القانوني موجود، لكن الإشكال يكمن في ضعف الفعالية التطبيقية

وجود تحديات مشتركة، مثل ضعف الاستقلالية، ونقص التنسيق، والبيروقراطية

المصطلحات والمفاهيم

يُعدّ تحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية خطوة منهجية ضرورية لفهم موضوع الدراسة وضبط حدوده، خاصة في مجال يتسم بالتعقيد والتداخل مثل مكافحة الفساد والأجهزة الرقابية.

1. مفهوم الفساد

يُعرّف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية أو خاصة، سواء كانت مادية أو معنوية. ويشمل هذا المفهوم مجموعة من الممارسات غير القانونية، مثل الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والمحسوبية (بن حاح وبلعاطل، 2023).

كما يُنظر إلى الفساد من زاوية أوسع باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، ويؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتقويض الثقة العامة (قاسمي، 2018).

2. أنواع الفساد

يمكن تصنيف الفساد إلى عدة أنواع، من أهمها:

الفساد الإداري: يتعلق بسوء استخدام السلطة داخل الإدارات العمومية، مثل المحسوبية والتلاعب بالإجراءات.

الفساد المالي: يشمل الاختلاس والتلاعب بالمال العام والتهرب الضريبي.

الفساد السياسي: يرتبط باستغلال السلطة السياسية لتحقيق مصالح شخصية أو حزبية.

الفساد الكبير (المنظم): يمارسه كبار المسؤولين ويؤثر على السياسات العامة.

الفساد الصغير (اليومي): يمارسه الموظفون في التعاملات اليومية مع المواطنين (بوقرة، 2020).

3. مفهوم الأجهزة الرقابية

تُعرف الأجهزة الرقابية بأنها هيئات ومؤسسات رسمية تنشئها الدولة بهدف مراقبة حسن سير المرافق العمومية وضمان احترام القوانين، والكشف عن الانحرافات المالية والإدارية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها (صبرينة، 2021).

وتتميز هذه الأجهزة بكونها تمثل أداة أساسية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الدولة، وتساهم في حماية المال العام.

4. أنواع الأجهزة الرقابية في الجزائر

تنقسم الأجهزة الرقابية في الجزائر إلى عدة أنواع، من أبرزها:

أجهزة رقابية إدارية: مثل المفتشية العامة للمالية، التي تمارس رقابة داخلية على المؤسسات.

أجهزة رقابية قضائية: مثل مجلس المحاسبة، الذي يتمتع بصلاحيات قضائية في مجال الرقابة المالية.

أجهزة رقابية مستقلة: مثل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

ويعكس هذا التنوع رغبة الدولة في تبني منظومة رقابية شاملة (دراجي وزغدي، 2020).

5. مفهوم الرقابة

الرقابة هي عملية منهجية تهدف إلى متابعة وتقييم أداء المؤسسات والأفراد، للتأكد من مدى توافقه مع القوانين والمعايير المحددة، والكشف عن الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية (زغدي وآخرون، 2022).

وتُعد الرقابة عنصراً أساسياً في الإدارة الحديثة، حيث تساهم في تحسين الأداء وضمان تحقيق الأهداف.

6. مفهوم مكافحة الفساد

تشير مكافحة الفساد إلى مجموعة السياسات والإجراءات القانونية والإدارية التي تهدف إلى الوقاية من الفساد، والكشف عنه، ومعاقبة مرتكبيه، واسترجاع الأموال المنهوبة (شريط ومختاري، 2020).

وتشمل هذه العملية عدة آليات، مثل: -التشريعات القانونية - الأجهزة الرقابية - التوعية المجتمعية -التعاون الدولي

7. مفهوم الشفافية

الشفافية هي إتاحة المعلومات المتعلقة بتسيير الشأن العام للمواطنين، بما يسمح لهم بمراقبة أداء المؤسسات ومساءلتها، وهي عنصر أساسي في الحد من الفساد (بوقرة، 2020).

الخلفية النظرية للدراسة

تستند دراسة مكافحة الفساد ودور الأجهزة الرقابية في الجزائر إلى مجموعة من المقاربات والنظريات العلمية التي حاولت تفسير ظاهرة الفساد وسبل الحد منها، كما تقدم إطاراً تحليلياً لفهم كيفية عمل المؤسسات الرقابية ومدى فعاليتها في تحقيق الشفافية والنزاهة داخل الدولة.

1. نظرية الحكم الراشد (Good Governance)

تُعد نظرية الحكم الراشد من أهم الأطر النظرية في دراسة الفساد، حيث تربط بين جودة الإدارة العمومية وبين مستوى الفساد في الدولة.

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها: الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، المشاركة، والفعالية.

وفق هذا التصور، فإن ضعف الحكم الراشد يؤدي إلى انتشار الفساد نتيجة غياب الرقابة وضعف المساءلة داخل المؤسسات العامة. في المقابل، كلما تعززت مبادئ الحكم الراشد، انخفضت فرص الفساد بشكل ملحوظ (بوقرة، 2020).

وفي السياق الجزائري، تشير العديد من الدراسات إلى أن تحسين الحوكمة يعد مدخلاً أساسياً لتعزيز فعالية الأجهزة الرقابية ومكافحة الفساد.

2. النظرية المؤسسية (Institutional Theory)

تركز النظرية المؤسسية على دور المؤسسات في تنظيم السلوك الإنساني داخل الدولة، وترى أن الفساد ليس مجرد سلوك فردي، بل نتيجة لضعف الهياكل والمؤسسات أو خلل في أدائها.

وفق هذه النظرية، كلما كانت المؤسسات قوية، مستقلة، وفعالة، كلما انخفضت مستويات الفساد. أما في حالة ضعفها أو تداخل صلاحياتها، فإن ذلك يخلق بيئة خصبة لانتشار الفساد (أيت أحمد، 2019).

وبالتالي، فإن فعالية الأجهزة الرقابية في الجزائر ترتبط مباشرة بمدى استقلاليتها التنظيمية والوظيفية وقدرتها على فرض القانون دون تدخلات خارجية.

3. نظرية الرقابة الإدارية

تُعد الرقابة الإدارية أحد أهم الأدوات النظرية في مكافحة الفساد، حيث تقوم على مبدأ متابعة الأداء الإداري والمالي داخل المؤسسات بهدف الكشف عن الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب. وتنقسم الرقابة إلى: -رقابة قبلية (وقائية) - رقابة أثناء التنفيذ- رقابة بعدية (تقييمية)

وترى هذه النظرية أن وجود رقابة فعالة ومستمرة يحدّ من فرص الفساد، لأنه يقلل من مساحة التلاعب وسوء استخدام السلطة (زغدي وآخرون، 2022).

4. النظرية الاقتصادية للفساد

تفسر هذه النظرية الفساد من منظور اقتصادي، حيث تعتبره نتيجة مباشرة لزيادة العوائد غير المشروعة مقارنة بتكلفة المخاطرة.

وبالتالي، كلما ضعفت الرقابة والعقوبات، زادت فرص انتشار الفساد.

في الجزائر، يرتبط هذا الجانب بشكل خاص بطبيعة الاقتصاد الريعي، الذي يعتمد على الموارد الطبيعية، مما قد يخلق اختلالات في توزيع الثروة ويزيد من احتمالات الفساد (دراجي وزغدي، 2020).

5. نظرية الوكالة (Agency Theory)

تقوم هذه النظرية على العلاقة بين "الموكل" (الدولة أو الشعب) و"الوكيل" (المسؤول أو الموظف العمومي).

ويحدث الفساد عندما يستغل الوكيل سلطته لتحقيق مصالح شخصية على حساب الموكل. وترى هذه النظرية أن الحل يكمن في تعزيز آليات الرقابة والمساءلة لضمان التزام الوكيل بمصالح الموكل، وهو ما يفسر أهمية الأجهزة الرقابية في النظام الإداري (بن حاح وبلعاطل، 2023).

6. التكامل بين النظريات

يمكن القول إن دراسة الفساد في الجزائر تتطلب مقاربة تكاملية تجمع بين:

الحكم الراشد (تركيز على المبادئ)

النظرية المؤسسية (تركيز على البنية)

الرقابة الإدارية (تركيز على الآليات)

النظرية الاقتصادية (تركيز على الحوافز)

نظرية الوكالة (تركيز على العلاقة بين الأطراف)

ويتيح هذا التكامل فهماً أعمق لظاهرة الفساد، خاصة في سياق تعدد الأجهزة الرقابية في الجزائر وتداخل أدوارها.

1. ما المقصود بالفساد وما هي أنواعه في السياق الجزائري؟

يُقصد بالفساد في السياق الجزائري إساءة استخدام السلطة أو المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية على حساب المصلحة العامة، سواء في شكل مالي أو إداري أو سياسي. ويأخذ الفساد عدة صور، أبرزها الرشوة، الاختلاس، المحسوبية، استغلال النفوذ، والتبذير في المال العام.

وقد أظهرت الدراسات أن الفساد في الجزائر يتخذ طابعًا إداريًا وماليًا بالدرجة الأولى، خاصة داخل المؤسسات العمومية، وهو ما يرتبط أحيانًا بضعف الرقابة وتداخل الإجراءات البيروقراطية (قاسي، 2018).

2. ما هي أهم الأجهزة الرقابية في الجزائر وما طبيعة اختصاصاتها؟

تتعدد الأجهزة الرقابية في الجزائر وتنوع بين أجهزة إدارية وقضائية ومستقلة، وأهمها: مجلس المحاسبة: يختص بالرقابة البعدية على المال العام، وتقييم كيفية تنفيذ الميزانية وكشف المخالفات المالية.

المفتشية العامة للمالية: تمارس رقابة داخلية على المؤسسات والإدارات العمومية.

الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تعمل على الوقاية من الفساد ونشر ثقافة النزاهة.

الديوان المركزي لقمع الفساد: يختص بالتحري في جرائم الفساد ذات الطابع الجزائي.

ويعكس هذا التنوع رغبة الدولة في إنشاء منظومة رقابية شاملة تغطي مختلف مراحل تسيير المال العام (صبرينة، 2021).

3. كيف تمارس هذه الأجهزة دورها في مكافحة الفساد؟

تمارس الأجهزة الرقابية دورها من خلال عدة آليات، أهمها: -إجراء عمليات التفتيش والتدقيق المالي والإداري -إعداد تقارير رقابية حول تسيير المؤسسات العمومية- الكشف عن التجاوزات المالية والإدارية - إحالة ملفات الفساد إلى الجهات القضائية المختصة- اقتراح تدابير إصلاحية لتحسين الأداء الإداري

كما أن بعض هذه الأجهزة، مثل مجلس المحاسبة، تمارس رقابة لاحقة تهدف إلى تقييم مدى احترام القوانين المالية (دراجي وزغدي، 2020).

4. ما مدى فعالية الأجهزة الرقابية في الواقع العملي؟

رغم وجود إطار قانوني ومؤسسي متكامل، إلا أن فعالية الأجهزة الرقابية في الجزائر تبقى نسبية ومحدودة.

ويرجع ذلك إلى أن هذه الأجهزة، رغم قيامها بمهامها الرقابية، لا تزال تواجه صعوبات في تحويل نتائج الرقابة إلى إجراءات ردعية فعالة، إضافة إلى ضعف التنسيق بينها أحياناً، مما يقلل من الأثر العام لعملها (أيت أحمد، 2019).

وبالتالي، يمكن القول إن دورها يتركز أكثر في الكشف والتشخيص مقارنة بالدور الردعي الكامل.

5. ما هي أبرز التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية؟

تواجه الأجهزة الرقابية في الجزائر عدة تحديات، من أهمها: -ضعف الاستقلالية في بعض الأجهزة الرقابية-نقص الموارد البشرية والتقنية-البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية-ضعف التنسيق بين مختلف الهيئات الرقابية-محدودية ثقافة التبليغ عن الفساد داخل المجتمع-تأثيرات محتملة للسلطة التنفيذية على بعض أجهزة الرقابة

وتؤدي هذه التحديات إلى تقليص فعالية المنظومة الرقابية ككل (بن حاح وبلعاطل، 2023)

6. ما السبل الكفيلة بتعزيز دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد؟

يمكن تعزيز فعالية الأجهزة الرقابية من خلال: - تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية مالياً وإدارياً- تحسين التنسيق بين مختلف الهيئات الرقابية - تطوير الوسائل الرقمية في الرقابة والتدقيق- حماية المبلغين عن الفساد-تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية-دعم التعاون بين الأجهزة الرقابية والسلطة القضائية

كما أن تكريس مبادئ الحكم الرشيد يعد شرطاً أساسياً لنجاح أي سياسة لمكافحة الفساد (بوقرة، 2020).

الخلاصة :

يتضح من خلال هذه الدراسة أن ظاهرة الفساد في الجزائر تمثل إشكالية معقدة ومتعددة الأبعاد، ترتبط بعوامل قانونية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية. وقد حاولت الدولة الجزائرية مواجهة هذه الظاهرة من خلال تبني إطار قانوني متكامل، أبرزه قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، إلى جانب إنشاء مجموعة من الأجهزة الرقابية التي تهدف إلى حماية المال العام وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة.

وقد أظهرت الدراسة أن الأجهزة الرقابية في الجزائر، مثل مجلس المحاسبة، والمفتشية العامة للمالية، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والديوان المركزي لجمع الفساد، تلعب دوراً مهماً في الكشف عن التجاوزات المالية والإدارية ومتابعة قضايا الفساد. غير أن هذا الدور يبقى في الغالب دوراً رقابياً تشخيصياً أكثر منه دوراً ردعياً حاسماً، وذلك بسبب مجموعة من القيود المرتبطة بواقع عمل هذه الأجهزة.

كما بينت النتائج أن فعالية الأجهزة الرقابية لا ترتبط فقط بتعددتها أو بوجود نصوص قانونية تنظمها، بل تتوقف أساساً على مدى استقلاليتها، ودرجة التنسيق بينها، وكفاءة مواردها البشرية والتقنية. وفي هذا السياق، فإن استمرار بعض الإشكالات مثل البيروقراطية، وضعف التنسيق، ومحدودية ثقافة التبليغ عن الفساد، يحدّ من قدرة هذه الأجهزة على تحقيق الأثر المطلوب في محاربة الفساد بشكل جذري.

وعليه، يمكن القول إن مكافحة الفساد في الجزائر تتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة لا تقتصر على الجانب الرقابي فقط، بل تشمل أيضاً تعزيز الحكم الرشيد، وتكريس الشفافية، وتفعيل المساءلة، إلى جانب إشراك المجتمع المدني والإعلام في دعم جهود الدولة في هذا المجال.

قائمة المراجع :

- بن حاح، منير، وبلعاطل، عياش. (2023). آليات مكافحة الفساد في الجزائر. مجلة البحوث القانونية والسياسية.
- بن الدين، فاطمة. (2017). مجلس المحاسبة كآلية رقابة للحد من الفساد في الجزائر. مجلة دراسات في الوظيفة العمومية. <https://asjp.cerist.dz>
- بوقرة، محمد. (2020). الحوكمة ومكافحة الفساد في الجزائر. مجلة العلوم السياسية والإدارية.
- دراجي، وليد، وزغدي، خليل. (2020). دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد بالجزائر. مجلة الاجتهاد القضائي. <https://asjp.cerist.dz>
- زغدي، فوزي، وآخرون. (2022). دور مجلس المحاسبة في الوقاية من الفساد في الجزائر. جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- شريط، وليد، ومختاري، حنان. (2020). الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر. مجلة الدراسات القانونية.
- صبرينة، منار. (2021). المؤسسات الإدارية والقضائية لمكافحة الفساد في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية.
- قاسمي، عبد القادر. (2018). الفساد الإداري في الجزائر: الأسباب وسبل المعالجة. جامعة الجزائر.
- أيت أحمد، صونية. (2019). دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر. أطروحة ماستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- وزارة العدل الجزائرية. (2022). دليل مكافحة الفساد في الجزائر. الجزائر: وزارة العدل.